

حرب المراكزيات النقابية في الجزائر بين سنتي 1919 و 1954

الدكتور: محمود أيت مدور
أستاذ بجامعة بجاية

Résumé

Dans ce bref exposé nous allons étaler la réalité de la scène syndicale en Algérie qui regorgeait d'organisations syndicales métropolitaines qui sont la Confédération Générale du Travail (C.G.T) et la Confédération Française des Travailleurs Chrétiens (C.F.T.C) et les syndicats Force Ouvrière (F.O – C.G.T) et indépendants nées suite à la scission qui s'est produite dans l'année 1947 dans les rangs de la Confédération Générale du Travail.

Toutes ces centrales avaient des programmes en commun relatifs aux revendications à caractère socioprofessionnel. Ce sont ces mêmes revendications qui avaient favorisé la contraction d'alliances entre les différentes centrales. Mais d'autres parts, elles avaient des préoccupations différentes liées aux tendances idéologiques de chacune d'elles, et qui n'étaient nullement en mesure de répondre pleinement aux espoirs et aux aspirations des travailleurs algériens en général et les nationalistes en particulier se battaient pour améliorer leurs conditions sociales et professionnelles et qui luttaient contre le fait colonial. Et se sont ses visions différentes sur des questions sensibles qui avaient donné naissance à des conflits au sein et entre les centrales syndicales.

المقدمة:

شهدت الجزائر منذ أن وطأها أقدام الاستعمار الفرنسي أبشع أنواع الاستبداد والاستغلال في حق أهلها. وهو ما جعل الشعب الجزائري يلجأ إلى كل أساليب المقاومة المتاحة والممكنة والتي تتمثل في الكفاح العسكري والسياسي والاجتماعي والثقافي والديني ، وقد كان النضال النقابي إحدى تلك الأشكال التي رفض فيها العمال الجزائريين رفقة زملائهم الأوروبيين مختلف أشكال الاستغلال في ظل مختلف المراكزيات النقابية الفرنسية وكذلك الوطنية.

في هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على فترة حاسمة في تاريخ الحركة النقابية في الجزائر وفي فرنسا على حد سواء في كل القطاعات الاقتصادية من أجل إبراز الخارطة النقابية في الجزائر والعلاقة بين مختلف النقابات وحالات الصراع التي تحولت في الكثير من الأحيان إلى مواجهات دموية بين مناضلي مختلف التنظيمات النقابية. وتمثل فترة الدراسة مرحلة حاسمة في تاريخ الحركة العمالية في الجزائر وفي فرنسا على حد سواء.. فما هي طبيعة انشغالات مختلف التنظيمات النقابية وما هي أسباب الصراعات داخل المركيزات. وما هي القضايا التي شكلت أرضية وفاق بين مختلف التنظيمات النقابية والقضايا التي كانت تحدث الصراعات وصولاً إلى حد التصفيات الجسدية؟

1. التنظيمات النقابية بين 1919 و 1929: كان الواقع النقابي في الجزائر مرآة

عاكسة لإرهاصات

الحركة النقابية الفرنسية والعالمية في نفس الفترة. ففي فرنسا، عرفت الساحة النقابية عقب قيام الثورة البلشفية ونهاية الحرب العالمية الأولى بروز تيارين متباينين داخل الكونفدرالية العامة للشغل ممّا ساعد على حدوث الانقسام وهما: تيار الأغلبية وهم من الإصلاحيين والذي كان يقوده ليون جوهر. وفي المقابل كان بيار مونات يمثل الأقلية الثورية التي تنادي إلى الاستلها من بعض مبادئ الثورة البلشفية¹. ثم جاء بعد ذلك مؤتمر ليل في جويلية 1921 والذي كان فرصة لظهور الاصطدام العنيف بين التيارين الإصلاحي والثوري؛ إذ اتهم تيار الأغلبية، وهم من أنصار البقاء ضمن الفدرالية النقابية الدولية نظرائهم من تيار الأقلية بمحاولة وضع النقابات تحت سيطرة حزب سياسي. وتجسدت القطيعة في مؤتمر سانت ايتيان خلال الفترة الممتدة من 25 جوان إلى 01 جويلية 1922 والذي تم فيه الإعلان عن إنشاء الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية. وكان من الطبيعي أن تتأثر الكونفدرالية العامة للشغل في الجزائر بسرعة بالانقسام الذي حدث للمركزية الأم بفرنسا. وأصبح التوجه الإيديولوجي للكونفدرالية العامة للشغل والنقابات الموالية لها في شمال إفريقيا مسانداً للظاهرة الاستعمارية رغم التنديد بتجاوزاته. وكانوا على غرار الاشتراكيين يؤمنون بإمكانية ترقية الأهالي عن طريق المدرسة الفرنسية². كما كان الكونفدراليون يرفضون رفضاً قاطعاً مسألة الاستقلال إذ أكدوا علناً بأن « مبدأ السياسة الفرنسية في هذا البلد لا يمكن أن يتحقق إلا بتطبيق الإدماج من

أجل الدمج المنتظم والتدريجي للجزائر ضمن فرنسا الأم...والذي يؤدي إلى التوحيد الجبائي والإداري والاجتماعي»³.

II. الواقع النقابي بين 1930 و 1935:

1. التنظيمات النقابية الفاعلة في الميدان :

أ. الكونفدرالية العامة للشغل الإصلاحية :لم يتغير موقفها إزاء قضية الاستعمار، كما لم يظهر هناك خلاف بين القمة والقاعدة فيما يتعلق بهذه المسألة. كما كانت الكونفدرالية العامة للشغل تولي اهتماماً واضحاً بتحسين الأوضاع المعيشية للمعمرين المعيشية حتى ولو كان ذلك على حساب غالبية الشعب الجزائري الذي كان يتضور جوعاً. ومن جهة أخرى كانت في أغلب الأحيان تبقى مكتوفة الأيدي إزاء القمع الذي يتعرض إليه المناضلين الاتحاديين عامة والعمال الجزائريين بصفة خاصة، كما كانت تتبنى نفس مواقف الحزب الاشتراكي في العديد من القضايا على غرار المواقف المعادية للوطنية.

ب. الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية ذات التوجه الثوري: كانت تُؤمن العمل الثوري من أجل تغيير المجتمع والوصول إلى السلطة وكانت تناضل من أجل تحسين الوضع الاجتماعي كما كانت تناضل ضد الامبريالية بغرض تطوير الأمة المحتلة. وقد عُرفت بمواقفها المعادية للإمبريالية والاستعمار طبقاً لتوجهات الدولية النقابية الحمراء والتي انخرطت فيها منذ 1932 ، كما كانت تندد بقانون الأهالي وطالبت بإلغائه . وكانت تشارك في النشاطات التضامنية وفي النضالات المعادية للفاشية والاضطهاد ، وكانت تطرح مشكل اللغة العربية والعقيدة الإسلامية المتعرضتين للمضايقة، وتقوم كذلك بجهود خاصة لصالح العمال الأكثر تعرضاً للاستغلال والأقل كفاءة على غرار عمال التنظيف و الدواكرة وعمال البناء والمناجم. وكانت تشجع كذلك التضامن بين العمال الجزائريين والأوروبيين. وساهمت في افتتاح الحق في الانتماء النقابي لصالح العمال الجزائريين في سنة 1932 ، وتمكن العديد من الجزائريين من تبوأ مناصب المسؤولية فيها⁴. لذلك سعت السلطات الاستعمارية بكل ما في وسعها من أجل تفكيك هذه النقابات الاتحادية بسبب مواقفها المعارضة لمصالحها وحتى لتواجدها.

ج. النقابات الأخرى : تتمثل في النقابات المهنية أو المستقلة التي كان عدد منخرطيها ضعيف جداً وكانت توجهاتها عنصرية ومعادية للجزائريين واليد العاملة الأوروبية غير الفرنسية (خاصة الإسبانية والبرتغالية). ونجد كذلك الكونفدرالية الفرنسية للعمال

المسيحيين و هي ممثلة في المنظمة الشمال إفريقية للنقابات المسيحية التي يرأسها ألكسندر شولي، أما على الصعيد الجزائري فنجد المكتب الجهوي للجزائر الذي يرأسه فرودو فرانسوا. كانت متمركزة في الجزائر منذ سنوات 1920، لكنها لم تعرف انتشارا كبيرا إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. تمكنت النقابات المسيحية من توسيع قاعدتها النضالية في صفوف العمال الجزائريين على عكس نقابة القوة العمالية⁵. كما تمكنت من إقناع العمال المسلمين بأن الديانة المسيحية تحترم كل الديانات والمعتقدات الأخرى⁶. وكانت شعاراتها التي تدعوا إلى الحرية و العدالة والإحسان متناقضة مع ممارساتها الميدانية كعدم التنديد بالاستعمار والاستغلال الفاحش الذي كان يطال العمال الجزائريين.

2- مسارتوحيد الكونفدراليتين الإصلاحية والثورية: برزت فكرة توحيد الكونفدراليتين منذ وقت مبكر لكنها تأخرت بسبب تصلب مواقف القيادتين واختلاف نظرتها إلى مسألة الوحدة. فالبنسبة للاتحاد الإقليمي للجزائر التابع للكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية ، كانت « مسألة الوحدة مستحيلة مع الخونة» كما أنه يلزم من أجل تحقيق الوحدة تكوين جبهة واحدة وتجسيد الوحدة النقابية بواسطة الجماهير. وقد يعود هذا الأمر إلى ثقة الاتحاديين في قوة قواعدهم أو بسبب تخوفهم من سيطرة قادة الكونفدرالية العامة للشغل على أجهزة القيادة . تختلف نظرة قادة الكونفدرالية العامة للشغل لمسألة الوحدة اختلافاً تاماً ، إذ كانوا يرون وجوب تحقيقها عن طريق الإدماج الهيكلي للكونفدراليتين وكانوا ضد كل أشكال الوحدة على مستوى القاعدة وضد لجان النضال أو لجان الوحدة وضد إنشاء الجبهة الموحدة التي يدعو إليها الاتحاديون. ويمكن إرجاع هذا التخوف إلى عدم الثقة في قاعدتها النضالية . وكنتييجة لتمسك كل طرف بموقفه، كانت العلاقات سيئة بين النقابتين طيلة الفترة الممتدة من 1930 إلى 1933. لكن وبالرغم من التصريحات المتناقضة والمتعارضة بين الطرفين ، إلا أن ذلك لا ينفي وجود اتصالات بينهما للسعي نحو تحقيق الوحدة. أما على مستوى القاعدة فقد أنشئت العديد من لجان الوحدة في مختلف القطاعات. ومن اللجان التي أنشئت ، نذكر التي أنشئت من طرف عمال البريد والمواصلات وهي أول لجنة أنشئت في قطاع الموظفين، والتي أرغمت فيها القيادة من طرف القاعدة على قبول الأمر. وفي بجاية عقدت في ديسمبر 1933 جمعية عامة ضمت كل العمال من مختلف التوجهات والتي تقرر فيها

إنشاء لجنة عمل على مستوى القاعدة وعلى مستوى القيادة لكن بشرط أن تكون الوحدة ملتفة حول مطالب عامة تلغي المطالب المتعلقة بالعمال الجزائريين.

ومن خلال ما سبق يتبين أن مختلف اللجان مهما كانت تسميتها سواء لجان عمل أو وفاق أو وحدة أنشئت على حساب مطالب الجزائريين المهنية والسياسية ، كما لم يعد فيها الحديث عن المسألة الاستعمارية بل كان فيها الحديث فقط عن إنهاء الحروب. فهل يمكن اعتبار ذلك بمثابة البداية الأولى للتغيير الذي سوف يطرأ على توجهات الكونفدرالية الاتحادية عندما تتحقق الوحدة؟

وعلى أية حال بقي مسار الوحدة يتراوح في نفس المكان إلى غاية اندلاع إضراب 12 فيفري 1934 في فرنسا والذي ساهم في رفع وتيرة التقارب بين الكونفدراليتين عن طريق بدء سلسلة المحادثات منذ سبتمبر 1934 بين الطرفين على ثلاثة أسس وهي: إعادة بناء الكونفدرالية العامة للشغل القديمة، العمل على تحقيق مبدأ الاستقلالية النقابية، حرية كل نقابي في أن تكون له مواقفه وآراءه الخاصة خارج الإطار النقابي.

III. الواقع النقابي بين 1935 و 1947: إن مسألة الوحدة النقابية التي فرضتها الظروف والتي تكرست في عهد الجبهة الشعبية لم تنهي الخلافات التي كانت موجودة بين مختلف التوجهات المشكلة للكونفدرالية العامة للشغل. وتجدر الإشارة أولاً إلى التغيير الذي وقع على توجهات الكونفدرالية العامة للشغل التي أعيد توحيدها. وكانت تلك التوجهات الجديدة أقرب إلى الكونفدراليين منها إلى الاتحاديين. لكن سياسة الكونفدرالية العامة للشغل بقيادة جوهر و التي كانت في وفاق مع السلطة في العديد من المواقف أدت إلى بروز تيار معارض داخل الكونفدرالية. ومن هذه المواقف نذكر تمكين البورجوازية من استرجاع المزايا التي تحصلت عليها الطبقة العاملة خلال إضرابات 1936 والذي أعلن كذلك عن نيته في المشاركة في الوحدة المقدسة لـج الطبقة العاملة مرة أخرى في مذبحة شبينة بمذبحة 1914⁷. مما جعلهم يقررون إنشاء كونفدرالية أخرى مناوئة ومدافعة فعلياً عن مصالح الطبقة العاملة و التي سميت بالكونفدرالية العامة للشغل النقابية الثورية. والتي سرعان ما تكون فرع لها في العاصمة والذي قام بتوزيع منشور تحريضي في جويلية 1939 يتضمن الدعوة إلى كل العمال والفلاحين والتقنيين والعلماء والحرفيين من أجل الانخراط في الكونفدرالية الثورية الجديدة إذا ما أرادوا التخلص من أوضاعهم المزرية والبياسة⁸. لكن الخلافات الداخلية داخل

الكونفدرالية لم تبرز في فرنسا فحسب وبسبب سياسة الوفاق مع كل الحكومات المتعاقبة، بل برزت كذلك في الجزائر بسبب مواقفها غير الواضحة إزاء القضية الاستعمارية، إذ تحول مناضلو الكونفدرالية مثلما كان الكونفدراليين السابقين (هم أنفسهم في أغلب الأحيان) مقتنعين بأن "الإصلاحات" سوف تحل "المشكل الجزائري". وفي شهر فيفري 1938، تعمقت الخلافات والانقسامات في صفوف الحركة النقابية عن طريق ميلاد نقابة جديدة تدعى بالكونفدرالية الفرنسية للعمل والتي تضم نقابيين منتمين إلى مختلف التنظيمات النقابية التي أعلنت في إحدى المنشائر الموزعة أن طابعها لن يكون سياسي أو ديني لكن مهني ومستقل⁹. وقد أعلن مؤسسي هذه الكونفدرالية أن سبب قيامهم بإنشاء هذه الأخيرة هو تدخل الأحزاب السياسية في نشاطات الكونفدرالية العامة للشغل التي أصبحت تهتم حتى بمعرفة تفاصيل كيفية تجديد الإطارات النقابية وتحول كل من جوهو وفراشون إلى أدوات تتلقى أوامرها من ليون بلوم وموريس توراز. ويتبين من خلال مختلف منشائر هذه الكونفدرالية أن الذي أنشئوها يعارضون التوجهات الثورية والماركسية التي تهتم بمسألة صراعات الطبقات بدلاً من الاهتمام بالقضايا المهنية القطاعية للبحث للعمال، ويعتبرون أن الاشتراكية الماركسية التي تبنتها الكونفدرالية العامة للشغل حولتها إلى أداة في يد الشيوعيين الروس وأن الزيادات في الأجور التي تم تحقيقها لم تساهم في رفع المستوى المعيشي بل أدت إلى انهيار الصناعة الفرنسية¹⁰.

أما الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين فكان محور نضالها في هذه الفترة مرتكزاً على السعي نحو تحقيق السلم الاجتماعي عن طريق قيام كل من أرباب العمل والطبقة العاملة بتنازلات حسب ما أعلن عنه جول زيرلنالد رئيس الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ورئيس الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية بمناسبة زيارته للجزائر في أفريل 1938¹¹.

وباندلاع الحرب العالمية الثانية سوف تزداد أمور الكونفدرالية العامة للشغل تعقيداً بعد طرد الشيوعيين منها عقب التوقيع على الحلف الجرمانى السوفياتي بتاريخ 23 أوت 1939¹². ومنذ شهر جويلية 1940، بدأ الشيوعيون النقابيون بتشكيل لجان شعبية من أجل القيام بعمل قاعدي والذي سوف يكون نواة الفرق العسكرية المعروفة بالرملة الأحرار المواليين¹³. وخلال فترة فيشي تبنى الكونفدراليون السابقين بكل توجهاتهم سياسة التحالف المقدس (التي يرفضها الاتحاديون السابقين) والتي تجسدت من خلال التوقيع

على مختلف اتفاقيات التعاون بين السلطة وأرباب العمل وعمال مصانع السلاح ومعامل التعدين في باريس والنشاط المنجمي وصناعة منطقة ليل الفرنسية. و يمثل حل هذه الأخيرة بداية للقطيعة النهائية بين الشيوعيين والتوجه النقابي المعادي له والذي شارك أعضائه في حكومة فيشي وافقوا على التوقيع على الهدنة وهزيمة فرنسا والاحتلال الألماني. وبعد ذلك قام ثلاثة نقابيين من الكونفدرالية الفرنسية للعمل المسيحيين و 09 من الكونفدرالية العامة للشغل بتشكيل لجنة الدراسات الاقتصادية والنقابية، ونشروا بتاريخ 15 نوفمبر 1940 بيان سمي ببيان "مجموعة ال 12" أين عارضوا استسلام النقابة وأكدوا ضرورة أن تكون هذه الأخيرة حرة. ومن هذه اللجنة، وُلد "تجمع المقاومة".

إذن، يمكن القول أن الحرب العالمية الثانية عجلت من انقسام الكونفدرالية العامة للشغل إلى ثلاثة تيارات وهي: اتجاه النقابات الذي فرح بطرد الشيوعيين وهو متعاون مع الحكومة، تيار ليون جوهو Léon Jouhaux الذي تبني سياسة "الوحدة المقدسة" التي تجمع بين سياسة "الحضور" و "المقاومة"¹⁴ و اتجاه الاتحاديين السابقين الذين يدعون إلى مقاومة حكومة فيشي والاحتلال الألماني ويحثون العمال على الانخراط بقوة في النقابات.

أما في الجزائر، فقد عمدت السلطات الفرنسية إلى التخلص من جميع العناصر المناهضة لها في مختلف الاتحادات النقابية وخاصة المناضلين الشيوعيين منذ حلول خريف 1939، و قد يعود ذلك إلى موقفهم المندد بالحلف الجرمانى السوفياتي الموقع بتاريخ 23 أوت 1939. وتولد في العمالات الثلاثة تيار نقابي قانوني جد معادي للشيوعية وحريص على التعاون مع الباترونا والسلطات الاستعمارية ومساندة الوطن الأم في المحنة التي تمر بها من جراء الحرب. وبعد مرحلة فيشي التي تميزت بالتعاون الوثيق بين النقابات القانونية ونظام المارشال بيتان، فإن الحركة النقابية التي أعيد بناءها تدريجياً سوف تلعب دوراً نشيطاً في الهياكل الجديدة التي وُضعت من أجل الإسراع في مسار تحرير فرنسا والمتمثلة في: المجلس الفرنسي للتحرير الوطني، فرنسا المحاربة ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. كانت الكونفدرالية العامة للشغل في هذه الفترة تدافع بحدة عن برنامجها المطالب لدى المؤسسات الرسمية على اعتبار أن الشرط أساسي لضمان التعبئة الشاملة للعمال في معركة الإنتاج هو تلبية مطالبهم. وقد تمكنت الكونفدرالية بسبب القوة العددية التي تمتلكها ومشاركتها الفعالة في مختلف الهيئات الرسمية من افتتاح الكثير من الحقوق لصالح عمال بعض القطاعات¹⁵.

كانت الكونفدرالية العامة للشغل¹⁶ تضم حوالي 04 ملايين ونصف مليون مناضل بعد تحرير فرنسا. وفي أول مؤتمر للكونفدرالية بعد الحرب (من 08 أبريل إلى 12 أبريل 1946) أصبح الشيوعيون يشكلون الأغلبية ضمن اللجنة الإدارية للكونفدرالية إذ أصبحوا يحتلون 20 مقعداً مقابل 15 مقعداً لصالح الاشتراكيين. وأكثر من ذلك، فقد أصبح الشيوعيون يملكون 80 % من الأصوات في المؤتمر مقابل 20 % للاشتراكيين¹⁷، كما أصبحوا يسيطرون كذلك على جل الهياكل الأفقية والعمودية للكونفدرالية، بحيث لم يعد الاشتراكيون يسبغون إلا 09 فدراليات من مجموع 40 فدرالية التي كانت موجودة في نوفمبر 1947.

حافظت الكونفدرالية على وحدتها الهيكلية رغم الاختلاف الحاد بين الشيوعيين والاشتراكيين حول العديد من القضايا الأساسية على غرار المسألة الوطنية في المستعمرات وبالأخص في شمال إفريقيا، لكن كان ذلك ينذر بسيرها نحو الانقسام الذي وقع في سنة 1947¹⁸.

وعلى الساحة النضالية، كانت السيجيتي تسعى دائماً إلى احتواء غضب العمال وكذلك إلى إبعادهم عن خيار الإضراب إلى غاية صيف 1946 وهذا بسبب ظروف الحرب التي استلزمت التحالف مع السلطة. لكن التغير الجذري الذي طرأ على التوجه السياسي للحزب الشيوعي الجزائري¹⁹ سوف يكون له انعكاسات في المجال النقابي وسوف يساهم في تكريس توجه الكونفدرالية نحو الاستقلالية باعتبار أن مناضلي الحزب هم في غالبيتهم مناضلين في الكونفدرالية العامة للشغل. وقد ساهمت عوامل عديدة في تكريس توجه الكونفدرالية نحو الاستقلالية وتمثل أهمها في: ارتفاع عدد منخرطي الكونفدرالية و تنوع القطاعات التي تم تنظيمها وقبول المؤتمر الكونفدرالي ليوم 26 أبريل 1946 بمبدأ خصوصية الحركة النقابية في المستعمرات. وتم إشعال فتيل هذه الاستقلالية منذ الندوة النقابية الثانية في جوان 1946، وتم تعميقه في الندوة الثالثة في ديسمبر 1946، أين اتخذ قرار إنشاء اتحاديات قطاعية من بينها قطاع الموانئ، والأنفاق، والفلاحة وكذلك وضع جهاز للتنسيق والذي سمي بلجنة التنسيق للنقابات المتحدة للجزائر (ccsca)²⁰. كما بذلت مجهودات كبيرة في مجال السعي نحو جزارة الإطارات النقابية للكونفدرالية والتي ساهمت في تحقيق نوع من التطور في الحركة النقابية بداية من 1947 خاصة من جانب التعداد. مما جعل "لجنة التنسيق للنقابات المتحدة للجزائر" محلاً لشكوك الاشتراكيين المتخوفين من القطيعة مع المركزية

الفرنسية ، رغم أن مؤتمر الاشتراكيين لشمال إفريقيا لسنة 1947 كان قد أكد على مناهضته للإدماج .

IV. من انقسام السيجيتي إلى اندلاع الثورة الجزائرية (1947 و 1954): كانت الكونفدرالية العامة

للشغل (السيجيتي) الفرنسية هي المركزية الرئيسية المسيطرة على النضال النقابي في الجزائر . لكن ومنذ 1947 ومع بروز المظاهر الأولى لصراع الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي. بدأت الصراعات داخل الكونفدرالية بين مختلف التوجهات خاصة بين الاشتراكيين والشيوعيين والذي فجره تعارض المواقف إزاء مشروع مارشال وخيار الإضراب بين الطرفين. إذ كان الاشتراكيون يعتبرون أن تمسك الشيوعيين بخيارات الإضراب يهدف إلى إفشال مشروع مارشال الموجه أساساً لضرب الاتحاد السوفياتي. وساهمت العديد من العوامل في الإسراع من وتيرة الانقسام الذي كرسه المركزيات النقابية الأمريكية وبعض أجهزة مخابرات الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة وكالة المخابرات المركزية (CIA) في إطار صراع الحرب الباردة²¹. والتي تتمثل في تباين الرؤية بين مختلف التوجهات حول الحركة المطلوبة منذ صيف 1946، وتأييد الشيوعيين للحركات الاضرابية والمطلبية التي عرفها صيف 1947 بعد مغادرة الوزراء الشيوعيين للحكومة في شهر ماي من نفس السنة. ومن العوامل الأخرى التي زادت الطين بلة نذكر إضرابات نوفمبر وديسمبر 1947، إذ أن الإضراب الذي تقرر يومي 12 و 13 نوفمبر 1947 من طرف اللجنة الكونفدرالية الوطنية كان بدون موافقة الأقلية المنتمة لتوجه القوة العمالية التي اعتبرت الإضراب سياسي مدبر من طرف الكومنترن، وأنه يهدف إلى الضغط على الكونغرس الأمريكي بشأن المساعدة المقرر تقديمها لأوروبا في إطار مشروع مارشال.

أدى هذا الصراع الإيديولوجي في داخل الكونفدرالية إلى حدوث الانقسام والتي تجلّى من خلال إنشاء نقابات القوة العمالية والنقابات المستقلة بالإضافة إلى الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين التي كانت موجودة من قبل.

1. خارطة الجزائر النقابية بعد الانقسام:

أ. الكونفدرالية العامة للشغل : وكانت أول نتائج هذا الانقسام هو تعرض الكونفدرالية العامة للشغل إلى نزيف كبير بعد مغادرتها من طرف الأوروبيين المحسوبين على التيار الاشتراكي نحو النقابات المسيحية والقوى العمالية والنقابات المستقلة . وصرح لخضر قايدي بتاريخ 17 ديسمبر 1986 بما يلي: « في سنوات المجد، أي بين 1946 وماي 1947

كان عدد منخرطها يتراوح بين 250 ألف و 300 ألف منخرط. وفيما بعد تراجع العدد إلى حوالي 100 ألف»²². لكن هذا النزيف الحاد لم يمس كل القطاعات بصفة متوازنة. إذ مس أكثر عمال الدولة وعمال الصناعات الكيماوية والغذائية، في حين عرفت قطاعات أخرى تزايدا كبيرا في عدد المنخرطين مثل عمال الموانئ وعمال البلديات والمستشفيات والنقل والسكك الحديدية وموظفي وعمال كهرباء وغاز الجزائر وعمال الكتاب. مما يعني أن النزيف الحقيقي وقع في القطاعات التي يكثر فيها العمال الأوروبيين على عكس القطاعات التي يكثر فيها العمال الجزائريين²³ كما لم تتجلى آثاره بوضوح في الجزائر على عكس فرنسا بسبب تعويضه بانخراط العمال الجزائريين مما جعل الكونفدرالية العامة للشغل تحافظ على وزنها وعلى توازنها. وقد كانت وما زالت مسألة تعداد المنخرطين من أكبر رهانات التنظيمات النقابية لأن ذلك يعتبر "المראה العاكسة لوضعها الصحي الجيد أو السيئ، وكذلك درجة التأثير على الطبقة العمالية، وصحة برامجها، وحسن اختيار المطالب المدافع عنها."²⁴ على حد تعبير النقابي لخضر قايدي. وأمام ازدياد عدد الجزائريين المنخرطين فيها، تولدت الحاجة أكثر إلى تأطير نقابي جزائري، مما أدى إلى الجزائر التدريجية لإطاراتها النقابية. وكان مسار جزارة الإطارات الذي اختلف وتبرته من قطاع لآخر، والذي عرف تقدما كبيرا في إتحاد المناجم والموانئ وعمال القطاع الفلاحي، تبعه الاستعمال المتكرر للغة العربية في مختلف التظاهرات النقابية واللجوء المستمر إلى الترجمة من العربية إلى الفرنسية ومن الفرنسية نحو العربية. وهو الشيء الذي فرضه كذلك أمر المشاركة الواسعة للجزائريين في مختلف المجالس²⁵. وأكثر من ذلك، فقد ساهمت هذه الجزارة في تجذر مطالب الكونفدرالية وجنوحها نحو المطالب ذات الطابع الاستقلالي والتحرري والذي يتجلى بوضوح من خلال مختلف التصريحات والتي نذكر منها تصريح علي بن إسماعيل أمام مؤتمر الكونفدرالية العامة للشغل في باريس سنة 1948: «إن العمال في وعي مستمر بأن النضال من أجل مطالبهم لا يمكن فصله عن النضال من أجل الحرية»²⁶، وكذلك تصريح دحمان بن قسوم أمام مؤتمر عمال السكك الحديدية في الجزائر في فيفري 1949، عندما نادى إلى ضرورة إتحاد الجماهير المسلمة من أجل تطوير الشعب. والذي أشار بأن دور النقابي في الكونفدرالية يكمن في « تحرير الشعب الجزائري من سادة الاستعمار»²⁷. وكذلك تصريحه في مؤتمر الفدرالية النقابية العالمية في جويلية 1949، والذي أظهر فيه بوضوح مسار الاضطهاد الاستعماري في الجزائر بمختلف جوانبه: السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. كما بين

مختلف النشاطات النقابية التي تهدف إلى محاربة الإمبريالية (محاربة مشروع مارشال ومشروع إدخال الجزائر في الحلف الأطلسي ومناهضة الحرب التي تقوم بها فرنسا ضد الشعب الفيتنامي).

في جانفي 1950، انعقدت الندوة الرابعة للكونفدرالية العامة للشغل، وانبثقت عن هذه الندوة "لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة للجزائر"، والتي تتألف من 58 عضواً: 31 جزائري و 27 أوروبي، أما المكتب التنفيذي فيتألف من 15 عضواً: 09 جزائريين و 06 أوروبيين وكلهم كانوا مناضلين في الكونفدرالية العامة للشغل منذ عدة سنوات، وبعضهم كان مناضلاً في الحزب الشيوعي الجزائري كذلك²⁸. ويتبين من خلال التركيبة الجديدة لقيادة الكونفدرالية تبوأ الجزائريين لأعلى مناصب المسؤولية وعلى نطاق واسع خلافاً لما كانت عليه في وقت سابق وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه اللجنة هو المعالجة الكافية للمشاكل التي تخص نقابات الكونفدرالية العامة للشغل في الجزائر، والتي كانت مهمشة من طرف المركزية الفرنسية، على غرار وضعية العمال والحالة الاستعمارية²⁹. وفي ماي 1954، انعقدت الندوة الخامسة لنقابات الكونفدرالية العامة للشغل الجزائرية و التي تم فيها الإعلان عن "إنشاء الاتحاد العام للنقابات الجزائرية"، لتحل محل "لجنة التنسيق للنقابات المتحالفة في الجزائر" التي أنشئت في الندوة السابقة. وتم خلال الندوة توزيع وثيقة تتضمن القانون الأساسي للاتحاد العام للنقابات الجزائرية³⁰. ويقول غاليسو عن الاتحاد العام للنقابات الجزائرية أنها: « ليست مركزية جزائرية مستقلة فعلاً، إذ لم يتغير أي شيء من حيث البرامج والسياسة المتبعة. والتغيير الوحيد يكمن في ارتباط هذه المركزية مباشرة بالفدرالية النقابية العالمية بعدما كانت تابعة للكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية الأم»³¹.

إن تحويل الكونفدرالية العامة للشغل إلى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية في جوان 1954، ساهم في إعطاء دفع آخر للنشاط المطلي والتضامني. وقد احتلت مسألة الرفع العام للقدرة الشرائية للعمال صدارة الاهتمامات بسبب الفوارق الكبيرة بين الأجور المعتمدة في فرنسا وفي الجزائر خلال تلك الفترة خاصة في القطاع الفلاحي مما أدى إلى تحقيق أغلب الشركات لهوامش ربح ضخمة على حساب الطبقة الكادحة التي تعاني من البؤس والحرمان. لهذا طالبت الكونفدرالية في ندوتها الخامسة بضرورة إعادة النظر في الميزانية النموذجية للأسرة من أجل الزيادة في الأجور على ضوءها، كما طالبت بمراجعة نظام المنح والعلاوات المؤسس على التمييز عن طريق توسيعه إلى عمال القطاع الفلاحي

ورفع قيمتها بنسبة 25٪. وطالبت بتطبيق القانون المتعلق بالحجم الساعي السنوي المقدر بـ 2400 ساعة الخاصة.

ب. الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين: كانت الكونفدرالية العامة للعمال المسيحيين «تضم في ولاية الجزائر 13805 منخرط، أي ما يعادل 9.30٪ من المنخرطين، وتأتي بذلك في المرتبة الثانية بعد الكونفدرالية العامة للشغل حسب تقرير الشرطة القضائية».³² أما عن توجه النقابات المسيحية فيتمثل في المساهمة بتعاليم الدين المسيحي في النضال العمالي ضد تفوق الآلة وقوة المال. وتمثلت شعاراتها في: "الأخوة العمالية"، "وحدة القلوب بين الفرنسيين من مختلف الأجناس والأديان من أجل المساهمة في وضع مهد السلام فوق صرح الأحقاد" في إطار التعاون مع الباترونا والسلطات الاستعمارية.³³ وكانت هذه النقابة ترفض خيار الإضراب وتفضل المفاوضات والمصالحة مع الباترونا. أما عن البرنامج المطالب للكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين فقد كان يتمحور أساساً حول تدعيم المكاسب التي استفاد منها الموظفون والعمال الأوروبيون. وتم التركيز منذ 1945 على الرفع من المنح العائلية وتوحيد قيمتها، وإعطاء منح للنساء الماكثات في البيت والرفع من منحة السكن، و حل مشاكل الضمان الاجتماعي وضرورة تطبيقه في الجزائر.³⁴ وفيما يتعلق بالمسألة الاستعمارية، يبدو نوع من التوافق مع مواقف الكونفدرالية العامة للشغل إذا ما اعتمدنا على وثيقة بيان مكتب الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية³⁵ والتي حدد فيها موقف الكونفدرالية إزاء مسألة التمييز العنصري والاستقلال السياسي والاقتصادي للمستعمرات بالعبارات الآتية: «على الدول التي تمارس في الوقت الحالي نوع من الوصاية على شعوب مرتبطة بها، أن تعمل على السماح لهذه الشعوب لتحقيق الاستقلال التام... وأن التحرير السياسي الذي لا يكون مرفوقاً بالاستقلال الاقتصادي والترقية الاجتماعية للسكان الأصليين هو مجرد خدعة، وتندد بأشكال الاقتصاد المبني على جشع الربح والنوايا الامبريالية... الذي يجعل دور الشعوب غير المنتمية للوطن الأم مقتصر على التموين بالمواد الأولية والاستهلاك الإيجاري لمنتجات عديمة الفائدة أو حتى المضرة والمصنوعة في الوطن الأم»³⁶

ت. نقابة القوة العمالية: هي نقابة ذات طابع مهني محض، ظهرت في الجزائر لأول مرة في سنة 1948 بصعوبة بسبب وجود مركزيات نقابية قوية على الساحة النقابية وبالاخص الكونفدرالية العامة للشغل³⁷. لم تكن هذه النقابة تتمتع بإمكانيات تسمح لها بممارسة نشاطها في ظروف حسنة، وتدل أماكن اجتماع وعمل نقابة القوة العمالية

دلالة واضحة على ذلك، إذ كان مقر الاتحاد الولائي لوهران عبارة عن قبو بسيط يشبه مستودع، أما مقر الاتحاد الولائي لسطيف فكان عبارة عن حجرات تابعة للمجلس البلدي. وغالبا ما كانت تتخذ حجرة للتعاون النسائي كمقر للاجتماعات في ولاية الجزائر³⁸. وكانت الاتحادات الولائية الثلاثة (وهران، قسنطينة، الجزائر) مسيرة من طرف الأوروبيين، وترتكز على نقابات السكك الحديدية وعمال كهرباء وغاز الجزائر. و تعتبر نقابة القوة العمالية نقابة إطارات قبل كل شيء، إذ أنها لم تتمكن من التمرکز في أوساط العمال الجزائريين، وتحتل المرتبة الأخيرة بعد النقابات الأخرى³⁹. وقد أرجعت مصادر هذه النقابة نفسها هذا الضعف إلى نقص الإمكانيات خاصة السيارات من أجل تنقل المسؤولين النقابيين من أجل القيام بنشاطاتهم التعبوية في صفوف العمال أمام اتساع مساحات العمالات التي تصل إلى ثلاثة أضعاف مساحات العمالات الفرنسية⁴⁰.

كان البرنامج المطلي لنقابة القوة العمالية في الجزائر يدعم فكرة إدماج الولايات الثلاثة الجزائرية في فرنسا، وكذلك تطبيق "سياسة اجتماعية" وتوسيع نطاق التصنيع وبناء السدود من أجل حل مشاكل البطالة، المحافظة على الامتيازات الخاصة بالموظفين الأوروبيين في الجزائر والتي تتمتع بها كذلك أقلية من الجزائريين ، التطبيق الآلي في الجزائر لكل المكاسب المحققة في القطاعات المؤممة في فرنسا، التطبيق في الجزائر لنفس الأجر الأدنى المضمون المطبق في فرنسا، تطوير نظام الضمان الاجتماعي المصادق عليه من طرف الجمعية الجزائرية، إعطاء المنح العائلية لعمال القطاع الفلاحي ، المطالبة بإعطاء المنح العائلية لعمال القطاع الفلاحي، تحديد الأجر الشهري الأدنى المضمون لعمال SMIG لعمال القطاع الفلاحي، والذي يجب أن لا يقل عن الأجر المعتمد في فرنسا، تمثيل النقابات الحرة في لجنة "مخطط التجهيز الخاص بالعاصمة". إلا أن مختلف تصريحات مسؤولي نقابة القوة العمالية من أن نقابتهم ذات طابع "مهي محض"، لم تمنعهم من الدعوة إلى ربط الجزائر بفرنسا كحل وحيد لمختلف المشاكل التي تعاني منها الجزائر، لهذا لم يساهم هذا التمسك بالموقف الإدماجي في جلب العمال الجزائريين إليها، وحتى أنه لم يساهم في توسيع دائرة المساندين لها في أوساط العمال الأوروبيين.

لم تكن علاقاتها حسنة مع النقابات الأخرى وبالأخص الكونفدرالية العامة للشغل، وقد أنشئت خصيصاً من أجل عرقلة الكونفدرالية العامة للشغل التي كانوا يطلقون عليها تسمية الكونفدرالية العامة للشغل الكومنفورم (CGTK) أي أنها موالية لمنظمة الكومنفورم. وكذلك من أجل عرقلة الوطنيين. كما شهدت النقابة بروز خلافات داخلية

حاددة بين المؤيدين والمعارضين لإنشاء مركزيات نقابية إسلامية تنفيذاً لتوصيات القوة العمالية والكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة⁴¹ والتي ساهمت في تراجع نشاطاتها على نحو محسوس.

ث. النقابات المستقلة: ظهرت في مجملها بعد الانقسام الذي حدث في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل في ديسمبر 1947، وتجند منخرطها في سنة 1949 في صفوف الموظفين فقط. توجد على شكل نقابات مستقلة مرتبطة بفدراليات فرنسية على غرار نقابات الأساتذة وموظفي المصالح المالية والشرطة. وكان لسان حالها هي جريدة "لاتريبون ألجيريان"⁴². أغلب هذه النقابات كانت منضوية تحت ظل لجنة الوفاق للفدراليات والنقابات المستقلة لموظفي الجزائر. وقد شهدت النقابات المستقلة هي الأخرى بعض التطور، بما أن الإحصائيات الرسمية التي تخص عمالة الجزائر تؤكد أن عدد المنخرطين فيها هو ضعف المنخرطين في نقابة القوة العمالية (20 ٪)، لذلك تأتي في المرتبة الثالثة بعد الكونفدرالية العامة للشغل و الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين في ولاية الجزائر. و تتمحور مطالبها الأساسية حول تساوي الأجور المطبقة في فرنسا مع تلك المطبقة في الجزائر.

ج. اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية: أنشئت اللجنة تطبيقاً لتوصيات المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947. ويدل ذلك دلالة واضحة على مدى إدراك الحركة لحجم الفائدة التي يمكن جنبها من التأثير المباشر على العمال في أماكن عملهم. وكانت المهمة الأساسية لتلك اللجنة تتمثل في تأسيس خلايا عمالية بواسطة المناضلين الوطنيين وتحديد السياسة التي يجب أن يتبعها مناضليها في صفوف الكونفدرالية. و كان ذلك بهدف «استغلال الكونفدرالية العامة للشغل لخدمة مصالحها (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) وليس مصالح الحزب الشيوعي»⁴³ حسب رأي الأمين الكونفدرالي لنقابة القوة العمالية. وكانت اللجنة تتألف من كل من عيسات إيدير ، رابح جرمان ، عطا الله بن عيسى ، بوعلام بورويبة ، إدريس أوجينة، شارف بشيري ومحمد رضباني.

ومنذ مؤتمر 1953، ستبدأ معاناة حركة انتصار الحريات الديمقراطية من القيادة المزدوجة أو الثنائية الرأس، مما أثر سلباً على اللجنة المركزية للشؤون الاجتماعية والنقابية التي لم تعد قادرة على اتخاذ قرارات هامة على غرار إنشاء مركزية نقابية وطنية كما سبق وأن تم التخطيط له.

2-النضالات المشتركة بين مختلف النقابات: رغم الخلافات والاختلافات الموجودة بين مختلف النقابات

الناشطة في الميدان في الكثير من القضايا الأساسية ، إلا أنها تمكنت في قضايا أخرى من تبني مواقف موحدة في مواجهتها لأرباب العمل أو الإدارة. فبالإضافة إلى النضالات المشتركة لصالح العاطلين عن العمل ، تبنت نقابات الكونفدرالية العامة للشغل ونقابة القوة العمالية والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين مواقف موحدة إزاء مسألة رفع أجور كل القطاعات في ظل اللجنة العليا الجزائرية للاتفاقيات الجماعية؛ إذ أنه في خلال إحدى اجتماعات هذه الأخيرة بتاريخ 22 أكتوبر 1953، قام مندوبي النقابات الثلاثة بإيداع مقترحات من أجل الدراسة الدقيقة لمسألة رفع الأجر الأدنى الجزائري في كل القطاعات والذي يكون قبل مراجعة قيمة الميزانية الفردية النموذجية لأن أمر رفع الأجور أضحى مطلب مستعجل ولا يحتمل الانتظار⁴⁴.

الخاتمة:

من خلال الدراسة نستخلص بأن كل المركيزات النقابية سواءً الفرنسية أو الوطنية كانت تشترك في المطالب المتعلقة بتحسين القدرة الشرائية لجميع الفئات العمالية عن طريق تحديد الأجور وفق ميزانية أسرية تأخذ بعين الاعتبار أسعار مختلف المنتوجات خاصة الأساسية منها، لكن توجد اختلافات في الأصناف التي هي محل الاهتمام؛ إذ كان اهتمام النقابات المستقلة القطاعية بفئات محددة من الموظفين بينما كان اهتمام نقابات الكونفدرالية العامة للشغل وكذلك الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين منصب على كل الأصناف المهنية والتي تشمل قطاعات الصناعة والتجارة والفلاحة وهذا مرتبط بالوعاء النقابي وطبيعة المنخرطين فيها. ثم تبرز الاختلافات والصراعات بأكثر وضوح عندما تطرح القضايا السياسية والإيديولوجية خاصة بين العمال الجزائريين والعمال الأوروبيين. فإذا أخذنا نقابات القوة العمالية والنقابات المستقلة فهي تعتبر نفسها نقابات مهنية محضة وترفض مبدئياً الغوص في النقاشات التي تخص التحرر وتصفية الاستعمار وكان من المفروض أن لا تحدث فيها نزاعات حول هذه المسائل، لكن الواقع يبين عكس ذلك، إذ حدثت خلافات حادة في صفوف القوة العمالية بسبب رفض البعض لفكرة التشجيع على إنشاء نقابات إسلامية مستقلة. وإذا تحدثنا عن الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين التي كانت مختلف مواثيقها تدعو إلى

التسامح الديني ونبذ كل أشكال التمييز العنصري والسيطرة كما تعترف بحق كل الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، تحول موقفها جذرياً إزاء قضية التحرر عندما نددت باللجوء إلى الثورة من أجل تحقيق ذلك. نفس الملاحظة يمكن أن تسجل على مواقف مناضلي الكونفدرالية العامة للشغل الأوروبيين الذين تمتاز مواقفهم بالغموض إزاء قضايا الاستعمار والتحرر على عكس المناضلين الوطنيين الجزائريين الذين تبنا مواقف ثابتة وواضحة وهو السبب الذي أحدث النزاعات والصراعات بين الطرفين.

هوامش الدراسة:

¹- Nora BENALLEGUE, L'Algérie, *mouvement ouvrier et question nationale*, (1919 -1954),

OPU, Alger,

2005, Op.Cit..p.68.

²- François BEDERIDA, « Perspectives sur le mouvement ouvrier et l'impérialisme en France au temps de la conquête coloniale, in Le Mouvement Social, N°89 .1974,p.25-42.

³- La Voix de Peuple, Janvier 1929.

⁴- Revue socialiste N°07 : Essai sur l'histoire de mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954.Revue politique idéologique et culturelle de Parti de l'avant-garde Socialiste.Alger,1972. p.11.

⁵- Nora ,BENALLEGUE L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit, p.358.

⁶- Aom,1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef du la P.R.G du district d'Alger en date 09 Juillet 1954 au sujet du syndicalisme algérien.

⁷- Aom, 1K75/2, tract diffusé par la Confédération Générale de Travail Syndicaliste Révolutionnaire (C.G.T.S.R) en Juillet 1939.

⁸- Aom, 1K75/2, rapport de commissaire divisionnaire chef de police spéciale d'Alger en date de 20 juillet 1939 au sujet de tract diffusé par le groupe d'Alger de la Confédération Générale de Travail Syndicaliste Révolutionnaire (C.G.T.S.R).

⁹- Aom,1K75, rapport de commissaire divisionnaire chef de police spéciale d'Alger en date de 20 Février 1938 et tract de la Confédération Française du Travail en pièce jointe.

¹⁰- Aom, 1K75/2, tracts diffusés par la Confédération Française du Travail.

¹¹- Aom, 1K75/2, rapport de commissaire divisionnaire chef de police spéciale d'Alger en date de 02 Avril 1938 au sujet de la réunion de la C.F.T.C à Alger.

¹²- H.STOLWITZER, La scission de la CGT(1947), D.E.S en sciences politiques,

Paris :université Paris,1957,pp.24,25

¹³- H.STOLWITZER,La scission de la CGT(1947).D.E.S en sciences politiques, Paris

:université Paris,1957. Op.cit. p.24 à 25.

¹⁴- Nora,BENALLEGUE L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale ,Op.Cit.p.233

¹⁵- تتمثل أهمها في : إصدار أمرية ومرسوم أوت 1943 الذي تلغي أمرية جبرود Gireaud والتي تسمح بإعادة النظر في الأجور، إصدار أمرية جانفي 1944 وقرار فيفري 1944 التي وضعت أسس لقوانين القطاع الفلاحي (بصفة مؤقتة)،أمرية فيفري 1944 التي تتضمن إلغاء قانون التوظيف والتسريح ،قرار 04 جويلية 1944 الذي يحدد أجور عمال القطاع الفلاحي،قرار 30 سبتمبر 1944 الذي يحدد أجور عمال الأشغال العمومية والبناء ، قرار 02 جويلية 1945 التي يتعلق بمنح القفة والأشغال الموسخة وقرار أكتوبر 1945 الذي يرفع أجور عمال التجارة والصناعة بنسبة 30 % ورفع المنح العائلية بنسبة تتراوح ما بين 10 و 12 % والتي لا تتعدى سقف 6000 فرنك.

¹⁶ - أعيد توحيد الكونفدرالية في سنة 1943 على إثر اتفاق بيرو Perreux

¹⁷- Nora BENALLEGUE L'Algérie,mouvement ouvrier et question nationale , Op.Cit ,

pp.270, 271.

¹⁸- Ibid.

¹⁹- في انتخابات جوان 1946 الخاصة بالغرفة الثانية للجمعية الجزائرية، تحصل مرشحو حركة أحباب البيان والحرية على 11 مقعد من بين الـ 13 مقعد متنافس عليه. ويعتبر ذلك مؤشر واضح على تقدم التيار الوطني، أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد فقد الكثير من الأصوات ومقعدين في الغرفة الثانية، وهذا بالرغم من الحملة النشيطة التي قادها الحزب من أجل العفو العام.(من بين الـ 1.300.000 ناخب مسجل في الغرفة الثانية، انتخب 53.000 فقط لصالح الحزب الشيوعي الجزائري بينما انتخب 460.000 لصالح حركة أحباب البيان والحرية). لذلك فإن أشغال اللجنة المركزية الموسعة للحزب الشيوعي الجزائري المنعقدة يومي 20 و 21 جويلية 1946 بحضور أندري مارتري، مندوب الحزب الشيوعي الفرنسي، تميزت بالنقد الذاتي الصارم للضعف الكبير الذي يعرفه مسار الحزب فيما يتعلق بالقضية الوطنية، كما تم التأكيد على الطابع الخصوصي للحركة العمالية الجزائرية وعلى أهمية مسألة الفلاحين في الحركة الوطنية. وفي التقرير النهائي، تم التنديد بالاضطهاد الاستعماري، وتمت الدعوة إلى تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية من أجل الحرية، والأرض لمن يخدمها والخبز (رفع الأجور، تخفيض الأسعار، الضمان الاجتماعي، تطوير التموين...).

²⁰ - CCSCA: Le comité de coordination des syndicats confédérés d'Algérie.

²¹- Léon GANI, Syndicats et travailleurs immigrés, Paris, éditions sociales,1972, p.44.

- ²²- Boualem BOUROUIBA, Les syndicalistes Algériens, leur combat de l'éveil à la libération (1936 – 1962), co-éd Dahlab/ ENAG, Alger, 2001. p.83.
- ²³- Nora BENALLEGUE, Algérie, mouvement ouvrier et question nationale....., pp.282 à 294.
- ²⁴- Boualem BOUROUIBA, les syndicalistes algériens... Op.Cit. p.83.
- ²⁵- Nora BENALLEGUE L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale ,Op.Cit, p.297.
- ²⁶-Ibid, pp.298.299.
- ²⁷-Ibid .
- ²⁸- Ibid, p.346.
- ²⁹- Mohammed FARES, AISSAT Idir, Documents et témoignages sur le syndicalisme Algérien, édition : ENAP, ENAL, Andalouses (s.a). p.52.
- ³⁰-Aom, 1F/175, Projet de statuts de l'Union Générale des Syndicats Algériens(modifié).
- ³¹- Interview réalisée Le du 27 février 2006 par S. Raouf. correspondant du Quotidien d'Oran à Paris.
- ³²- Nora BENALLEGUE L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, Op.cit, pp. 287.288.
- ³³- Ibid, p.288.
- ³⁴- Ibid, p.289.
- ³⁵- عقدت الكونفدرالية الدولية للنقابات المسيحية ندوتها التاسعة والتسعون في الجزائر يومي 16 و 17 مارس 1953.
- ³⁶- Aom, 81F1567, résolution du bureau de la Confédération Internationale des Syndicats Chrétiens et la déclaration contre les discriminations raciales.
- ³⁷- Nora BENALLEGUE, Algérie, mouvement ouvrier et question nationale. p.284.
- ³⁸- Ibid., p.285
- ³⁹-Ibid.
- ⁴⁰- Ibid.
- ⁴¹-Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef du la P.R.G du district d'Alger en date 09 Juillet 1954 au sujet du syndicalisme algérien.
- ⁴²- Aom, 1F/175, note de renseignement du commissaire divisionnaire chef du la P.R.G du district d'Alger en date 09 Juillet 1954 au sujet du syndicalisme algérien.

⁴³- Aom, 1F/175, circulaire confidentielle adressée par le secrétaire confédéral André LAPOND aux secrétaires des trois unions départementales d'Algérie en date de 11 Février 1954.

⁴⁴- Aom, 81F/1965, lettre du gouverneur général de l'Algérie adressée au ministre de l'intérieur français le 28 Octobre 1953 au sujet de la réunion de la Commission Supérieure Algérienne des Conventions Collectives.